11 November 2004
Arabic

الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثالثة

البند ١٠٠ من جدول الأعمال

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون
اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين
والمشردين والمسائل الإنسانية

الأردن، باكستان، البوسنة والمهرسك، جيبوتي، لبنان: مشروع قرار

النظام الإنساني الدولي الجديد

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٨٤/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وجميع
القرارات السابقة بخصوص تعزيز النظام الإنساني الدولي الجديد^(١)، فضلا عن جميع القرارات
ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ المتعلق
بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، وإلى مرفق
ذلك القرار،

وإذ تعيد تأكيد الأهمية الأساسية للقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين وحقوق
الإنسان والمعايير والمبادئ المقبولة دوليا وكذلك التقيد بها وتنفيذها، والحاجة إلى تعزيز
التشريعات الوطنية والدولية من أجل التصدي للتحديات الفعلية والمحتملة في مجال العمل
الإنساني،

(١) القرارات ١٣٦/٣٦، و٢٠١/٣٧، و١٢٥/٣٨، و١٢٦/٤٠، و١٢٠/٤٢، و١٢١/٤٢، و١٢٩/٤٣، و١٣٠/٤٣، و١٠١/٤٥، و١٠٢/٤٥، و١٠٦/٤٧، و١٧٠/٤٩، و٧٤/٥١، و١٢٤/٥٣، و٧٣/٥٥.

وإدراكا منها لأهمية دور المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في سياق العمل الإنساني،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٢)؛

٢ - تعرب عن تقديرها لما يبذله الأمين العام من جهود متواصلة في مجال العمل الإنساني، وتحث الحكومات على مد يد المساعدة إليه في تعزيز نظام إنساني دولي يتلاءم والحقائق والتحديات الجديدة، بما في ذلك وضع برنامج للعمل الإنساني؛

٣ - تحث الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية إلى التعاون وتقديم الدعم لجهود الأمين العام الرامية إلى تشجيع التقيد بالقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين وحقوق الإنسان وتنفيذهما، وكفالة حماية المدنيين، بما في ذلك العاملون في المجال الإنساني، في حالات الصراع المسلح؛

٤ - تدعو إلى تعزيز الروابط بين المسائل الإنسانية وحقوق الإنسان وكذلك بين المساعدة في حالات الطوارئ والمساعدة الإنمائية نظرا لكونها مكملتها لبعضها بعضا؛

٥ - تدعو الدول الأعضاء والأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في سياق الاستجابة للأزمات الإنسانية المعقدة؛

٦ - تشجع القطاع الخاص والهيئات غير الحكومية على مساعدة ودعم ما يبذل من جهود وطنية ودولية بغرض الاستجابة للتحديات المطروحة في مجال العمل الإنساني والتخفيف من وطأة المعاناة البشرية؛

٧ - تدعو المكتب المستقل للقضايا الإنسانية إلى مواصلة تعزيز أنشطته وتعاونه مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة ومع الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وكذلك مع الهيئات الحكومية الدولية وغير الحكومية، والمساعدة على استحداث برنامج للأعمال الإنسانية؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يعمل في أقرب وقت ممكن على إعداد برنامج للأعمال الإنسانية، مع مراعاة خبرات وآراء الدول الأعضاء بالإضافة إلى الهيئات الحكومية الدولية وغير الحكومية وبمساعدة فريق من الخبراء، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين بشأن التقدم العام المحرز.